بعد عامين من انتهاء الطفرة الاقتصادية

العالم مازال في انتظار انقشاع الغمة

برلين ـ د.ب.أ: في البداية كان الحفل الصاخب عندما شهد الاقتصاد العالمي طفرة واضحة قبل عامين. ثم انتهى الحفل، وطلت على العالم أزمة اقتصادية خانقة، والآن تواجه الاقتصادات الغربية المتعثرة تداعيات الأزمة، دون أن يظهر في الأفق ما يشي بنهاية قريبة لها.

الآن تبدو الدول الأوروبية جميعها وقد لجأت إلى دواء واحد، ألا وهو برامج التقشف، فهذه الدول تحاول خفض الإنفاق العام، لإرضاء المانحين الدوليين، أو لضبط أوضاع ميزانياتها، في أعقاب حزم تحفيز ضخمة أطلقتها حكوماتها العام الماضي لمواجهة أسوأ موجة ركود اقتصادي تشهده منذ عقود.

في الوقت نفسه، لا تبدو أغلب شعوب الدول الأوروبية على استعداد لتناول هذا الدواء «المر»، وهو ما كشفت عنه جليا سلسلة الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت القارة ضد برامج التقشف، من اليونان إلى بريطانيا.

تقول فانيسي روسي، المحللة الاقتصادية بمؤسسة «تشاتام هاوس» البريطانية للأبحاث، «بصورة عامة، هذا أمر حتمي.. فعندما تبدأ تحركات منسقة لزيادة الإنفاق، من المؤكد أنه في نقطة ما سيكون عليك سحب هذه التحركات، وتخفض الإنفاق.

المشكلة التي تواجهها حكومات الدول الأوروبية من أجل إقناع مواطنيها بإجراءات التقشف متعددة الطبقات: تتمثل الطبقة الأولى في تحد مفاده أن الكثير من الدول اعتادت التوسع خلال فترة الازدهار الاقتصادي التي انتهت عام 2008.

أما الطبقة الثانية، فهي أن الكثير من الحكومات وخبراء الاقتصاد اطلقوا حزم التحفيز الاقتصادي خلال عامي 2008 و2009 كوسيلة لمواجهة الانهيار المالي والتباطؤ الاقتصادي الناجم عن ذلك. الآن تتجه هذه الحكومات إلى إجراءات تقشف، وهو ما يدفع الكثير من الشعوب إلى التساؤل عن المنطق وراء تلك التحركات.

تقول ستوريا تيودوربولو، الباحثة بمعهد نقابات العمال الأوروبية، إن الشعوب تتساءل عما إذا كانت الحكومات الأوروبية ستمدد برامج التقشف، تخشى تيودوربولو من احتمال تمديد خطط التقشف، حيث ان الحكومات تقيم خططها على تقديرات غير واقعية، على حد قولها.

فإذا جاءت النتائج أقل من توقعات الحكومات، فإنها ستلجأ إلى مزيد من الخفض في ميزانياتها، الأمر الذي يقضي على القليل من الآمال لدى الناس، وتقول روسي إن الأمور ستصبح أسوأ، فإذا أجرت الحكومات مزيدا من خفض الإنفاق على الخدمات العامة، فإن الشعوب التي اعتادت الحياة في ظل حكومات سخية، يمكن أن تدرك فجأة كيف تكون الحياة في غياب هذه الحكومات.

وتضيف انه «في مرحلة ما، إذا جرى تقليص الخدمات الحكومية، لن يكون هناك عمل لهذه الحكومات وإذا لم تكن حريصا، قد تصبح الأوضاع على غرار الاتحاد السوفييتي عندما لم يعد العاملون في الدولة يحصلون على أجر، وبالتأكيد أنتم لا تريدون أن يصل الموقف إلى هذه الدرجة».

وتوضح انه من السهل رصد ملامح صورة برامج التقشف عبر الأرقام، ففي بريطانيا، على سبيل المثال، اعلنت الحكومة اعتزامها خفض الإنفاق بمقدار 83 مليار جنيه إسترليني (129,5 مليار دولار) خلال أربع سنوات. وفي اسبانيا، تسعى الحكومة إلى توفير أكثر من 60 مليار يورو (79,5 مليار دولار). أما اليونان فالحكومة تحاول خفض عجز ميزانيتها من 15,4٪ من إجمالي الناتج المحلي، إلى حوالي النصف خلال العام المقبل.

لهذه الأرقام انعكاساتها السياسية المختلفة، فقبضة رئيس الوزراء الاسباني خوسيه لويس رودريجيث ثاباتيرو على مقاليد السلطة تبدو مهتزة نظرا لموقف الشعب من خططه التقشفية. أما في ايرلندا، فيبدو مستقبل رئيس الوزراء بريان كوك في مهب الرياح حيث يخوض انتخابات مبكرة في يناير المقبل، في حين تعارض الأغلبية خططه لخفض الإنفاق بمقدار 15 مليار يورو خلال الأعوام الأربعة المقبلة.

أما شعوب الدول الأقل تضررا من الأزمة الحالية، مثل ألمانيا، فقد ترى أنه يجب عدم الاهتمام كثيرا بها باعتبارها مشكلات شعوب أخرى وهو ما تعتبره تيودوربولو نظرة يجانبها الصواب، وتقول تيودوربولو «من الخطأ تسويق الأمر باعتباره مشكلة ايرلندا، أو اليونان، فحسب. فإذا لم يتم إنقاذ هذه الدول من المشكلات التي تواجهها، فقد تصبح مشكلة لألمانيا (ودول أوروبا الأخرى) أيضا».

وأخيرا، مازال الغموض هو سيد الموقف بالنسبة لأزمة الديون السيادية التي تواجه العديد من دول منطقة اليورو التي تضم في عضويتها 16 دولة، وقد ألقت بظلالها الكثيفة على باقي اقتصادات القارة.

العراق ينشئ محكمة خاصة لطمأنة المستثمرين

بغداد ـ رويترز: قال مسؤول عراقي إن العراق أنشأ أول محكمة في البلاد مختصة بالنظر في قضايا التجارة والاستثمار وذلك في خطوة تهدف لطمأنة المستثمرين واجتذابهم إلى البلد الذي مزقته الحرب.

وقال أمير الشمري رئيس المحكمة التجارية إنه جرى انشاء المحكمة في نوفمبر بعد عام من الاعداد.

وأضاف الشمري أن المحكمة لا تنظر سوى الدعاوى التي تتضمن طرفا أجنبيا.

ونظرت المحكمة عشر قضايا حتى الآن منها قضايا خاصة بشركات أميركية وسويدية ولبنانية. ولم تصدر المحكمة أي احكام بعد.

ووصف انشاء المحكمة بأنه توجه جديد في النظام القضائي العراقي. وأبلغ «رويترز» في مقابلة بأنه بعد الانفتاح الاقتصادي واصدار قانون الاستثمار في العراق الذي سمح بمجيء الشركات الاجنبية إلى البلاد فقد رأى مجلس القضاء الأعلى بالعراق ضرورة انشاء محاكم متخصصة.

ويحاول العراق التخلص من آثار سنوات من العنف والعقوبات والتراجع الاقتصادي بفتح اقتصاده واغراء الاستثمارات والخبرات الاجنبية للمساعدة في اعادة بناء البلاد.

وأقر البرلمان العراقي قانون الاستثمار في نوفمبر 2009 للسماح للاجانب بتملك الاراضي لمشروعات سكنية ولتطوير القواعد المنظمة للاستثمار الاجنبي.

وقال الشمري إن تركيز اختصاص المحكمة سيكون تلبية حاجة المستثمرين لتسوية النزاعات التجارية سريعا.

وقال الشمري الذي يعمل قاضيا منذ 13 عاما إنه سافر إلى الولايات المتحدة ولبنان لدراسة الأساليب المتبعة هناك في التعامل مع النزاعات الاستثمارية. وقال إن مجموعة من القضاة العراقيين ستتلقى تدريبا متخصصا على ايدي وفد قانوني اجنبي في يناير. وقال إن المحكمة يمكنها الاعتماد على القانون التجاري أو قانون الاستثمار أو القانون المدني وفقا لما يناسب كل حالة.

لكنه قال إن هناك حاجة لمزيد من التعديلات التشريعية للوفاء باحتياجات المستثمرين خارج قاعة المحكمة أيضا.

وأضاف أن هناك سعيا لاجراء تعديلات قانونية تتيح مساحة أكبر للتحكيم وتقلل دور المحكمة مما سيساعد على ارضاء الشركات ويطمئنها بشأن العمل في العراق.

السعودية تخطط لتنفيذ أكبر توسعة في تاريخ المدن الصناعية

أعلنت هيئة المدن الصناعية «مدن» البدء في التخطيط لأكبر توسعة في تاريخ المدن الصناعية بالمملكة ليتم إنشاء مدن صناعية جديدة وتوسعات لمدن قائمة تبلغ مساحة المرحلة الأولى من التوسعة 76 مليون متر مربع، مما سيضاعف المساحة الحالية للمدن الصناعية إلى أكثر من الضعف خلال السنوات الـ 5 المقبلة من 74 مليون متر مربع تم تطويرها على مدى 40 سنة إلى 150 مليون متر مربع.

وقال مدير عام «مدن» د.توفيق الربيعة ان عدد المدن الجديدة بالمملكة يبلغ حاليا 11 مدينة، وهي المدينة الصناعية الثالثة بالدمام، المدينة الصناعية الثالثة بجدة، المدينة الصناعية الرابعة بجدة «عسفان»، المرحلة الثانية من مدينة سدير للصناعة والأعمال، المرحلة الثانية من المدينة الصناعية بالخرج، مدينة الصناعات الدوائية بالعيينة «شمال الرياض»، مشيرا إلى أن هناك مدنا صناعية تم البدء بأعمال تطويرها وهي الرياض 3 والطائف والباحة فيما سيتم قريبا ترسية مشروع الزلفي وشقراء.

وأوضح مدير عام «مدن» أن هناك 11 مدينة صناعية 5 منها سبق تصميمها وتخطيطها وسيتم تطويرها في بداية العام الميلادي القادم، و6 مدن صناعية

مساحة المرحلة الأولى 70 مليون متر مربع ستطور على مدى السنوات الـ 5 المقبلة.

وأكد انه تم خلال عام 2010 طرح منافسة عامة لأعمال الرفع المساحي ومنافسة أخرى لأعمال التصميم والتخطيط للمخطط العام وتصاميم التفصيلية للمرحلة الأولى تقدم للمنافسة عليها أكثر من 28 مكتب استشاري محلي وعالمي.

ويأتي اهتمام الهيئة بتأسيس مدن جديدة وتوسعة المدن القائمة نظرا للإقبال من رجال الأعمال والصناعيين على إنشاء مشاريع صناعية في المدن التابعة للهيئة وستغطي هذه المساحات الجديدة الاحتياج من الأراضي في المدن الرئيسية والصغيرة.

30 مدينة صناعية

وقال د.توفيق الربيعة إنه يتم العمل على توفير الأراضي الصناعية خدمة للصناعة وتحقيقا لطلبات رجال الأعمال الحالية والمستقبلية «خلال السنوات الـ 5 المقبلة ستتضاعف عدد المدن الصناعية من 14 مدينة إلى 30 مدينة صناعية».

وأضاف قائلا «ان المدينة الصناعية التي طورت أو نفذت فيها مشاريع توسعة خلال الفترة من 2008 إلى 2010 في الدمام الثانية وجدة الثانية والخرج وسدير والمدينة المنورة وعرعر وجيزان وجدت إقبالا كبيرا من رجال الأعمال وتم تخصيص الأراضي في زمن قياسي وقبل اكتمال أعمال التطوير، مؤكدا أن تلك المشاريع زادت مساحة المدن الصناعة بنسبة تعادل 75٪، خلال 3 سنوات فقط فيما يتم الآن التخطيط لمضاعفة المساحة قبل نهاية 2015.

وتحرص هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية على تطوير خدمات الأمن في جميع المدن الصناعية وتوفير أعلى درجات الأمن والسلامة للمصانع القائمة في المدن الخاضعة لإشرافها وتوفير الخدمات الأمنية للمدن الصناعية القائمة حاليا بتأمين 325 موظف أمن مدربين ومؤهلين وتوفير 100 سيارة دورية حديثة مجهزة بالتقنيات اللازمة.

كما اهتمت «مدن» بتوفير مناطق خضراء لتساعد على توفير بيئة نظيفة داخل المدن الصناعية وزيادة المسطحات الخضراء لجعلها مدن صديقة للبيئة متكاملة الخدمات.

«معادن» تكشف أنشطة التنقيب عن الذهب في غرب السعودية

السعودية ـ رويترز: قال عبدالله السيف رئيس مجلس إدارة شركة التعدين العربية السعودية (معادن) إن الشركة ستكثف أعمال التنقيب عن الذهب في منطقة الدرع العربي في غرب السعودية وتطور مناجم جديدة في محاولة لزيادة مواردها من الذهب إلى 20 مليون أوقية بحلول 2020.

وقال السيف إن مناجم الشركة الحالية كانت تضم عشرة ملايين أوقية من الذهب في عام 2009، موضحا أن معادن ستضفي طابع المركزية على أنشطة التنقيب لمنحها مزيدا من التركيز، مضيفا أن الشركة لديها خطة لتطوير نحو أربعة مناجم للذهب في المنطقة الوسطى لتعويض التراجع في مناجم أخرى.

وتوقع السيف أن يتحقق ذلك في غضون عامين أو ثلاثة.

وتنفق معادن نحو 60 مليار ريال ما يعادل 16 مليار دولار على تطوير مناجم الفوسفات والبوكسيت والذهب وغيرها من المعادن الصناعية.

وتسعى السعودية التي تضم أراضيها أكبر احتياطيات نفطية في العالم إلى تطوير قطاع التعدين لتنويع اقتصادها بعيدا عن النفط.

ولدى السعودية أحد أكبر رواسب الفوسفات في العالم فضلا عن رواسب البوكسيت وغيره من المعادن.

ويأتي أغلب النفط السعودي من المنطقة الشرقية في حين تتركز المعادن في الدرع العربي في غرب البلاد.

وتدير معادن حاليا خمسة مناجم ذهب هي مهد الذهب والحجار والعمار وبلغة والصخيبرات.

وذكرت هيئة المسح الجيولوجي الأميركي في تقريرها السنوي عن المعادن عام 2008 أن من المتوقع إغلاق منجم مهد الذهب في 2013.

لكن السيف قال إن معادن تمكنت من خفض معدل التراجع في انتاج المنجم باستخدام التكنولوجيا الحديثة وهو ما مد عمر المنجم بضع سنوات أخرى.

وتنتج الشركة حاليا 166 ألف أوقية من الذهب سنويا وتهدف إلى زيادة الانتاج مع بدء تشغيل منشآت جديدة.

7 ملايين سائح زاروا الأردن في 11 شهراً

الأردن ـ يو.بي.آي: بلغ عدد السياح الذين زاروا الأردن خلال الشهور الـ11 الماضية 7,75 ملايين سائح مقابل 6,5 ملايين سائح خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وحسب بيانات شهرية لوزارة السياحة والآثار الاردنية نشرت أمس أظهرت ارتفاع عدد سياح المبيت بنسبة 22٪ إلى 4,28 ملايين سائح مقابل 3,49 ملايين سائح لفترة المقارنة ذاتها، وبلغ زوار اليوم الواحد حوالي 3,47 ملايين سائح مقابل 3 ملايين سائح لفترة المقارنة بارتفاع نسبته 14٪.

وأظهرت البيانات ان سياح المبيت الآتين من دول الخليج استحوذوا على 20٪ من إجمالي عدد الزوار والآتين من الدول العربية على 46٪ والأردنيين المقيمين في الخارج 14٪ بينما شكل الأجانب نحو 20٪ من إجمالي عدد الزوار.

وفيما يتعلق بارتفاع أعداد سياح المبيت حسب المناطق التي جاءوا منها فقد سجل الآتون من دول آسيا 31٪ ومن الدول الأوروبية 25٪ ومن الدول العربية الأخرى 16٪ ومن الدول الأميركية 12,5٪ ومن دول الخليج العربي 12٪ ومن الدول الإفريقية 13٪ فيما بلغت نسبة ارتفاع عدد الواصلين الأردنيين المقيمين في الخارج 39٪.

وتشير البيانات الى ارتفاع الدخل السياحي للمملكة خلال الـ 11 شهرا الماضية الى 2,271 مليار دينار أو ما يعادل 3,2 مليارات دولار مقابل 1,903 مليار دينار أو ما يعادل 2,68 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2009 وبنسبة ارتفاع بلغت 19٪.

«يونيكتاد»: الكويت تحتل المرتبة الأولى المصدرة لرؤوس الأموال إلى الإمارات بإجمالي 3,55 مليارات دولار

كشف تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «يونيكتاد» أن الكويت تحتل المرتبة الأولى المصدرة لرؤوس الأموال إلى الإمارات بإجمالي 3,55 مليارات دولار، تليها السعودية 2,46 مليار دولار، ولبنان 1,5 مليار دولار، وقطر نحو 1,41 مليار دولار.

وقال التقرير ان الإمارات تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال إلى الخارج، حيث ضخت ما لا يقل عن 53 مليار دولار إلى الأسواق العالمية منذ تأسيسها قبل 4 عقود، وفقا لصحيفة «الخليج» الإماراتية.

وذكر، أن الإمارات لاتزال أكثر الدول العربية جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدفق رؤوس الأموال إليها بعد السعودية، حيث تتلقى ما لايقل عن 73 مليار دولار.

وبلغ إجمالي رؤوس الأموال المتدفقة من الإمارات في نهاية العام 2009 نحو 53,5 مليار دولار، وهو أضخم تدفق لرؤوس أموال في الشرق الأوسط إلى الخارج.

يذكر أن تدفق رؤوس الأموال من الإمارات إلى الخارج كان لا يتجاوز الـ 40 مليون دولار في العام 1992، قبل أن تبدأ رؤوس الأموال المصدرة للخارج بالتصاعد عاما تلو الآخر.

مستخرج من خامات ومواد أولية كالنفايات الزراعية ومخلفات الصناعات الخشبية

دراسة سويسرية تروّج لجيل ثان من الوقود الحيوي

جنيف ـ كونا: توقعت دراسة صادرة عن وزارتي الطاقة والبيئة في سويسرا نشرت نتائجها أمس ظهور جيل ثان من الوقود الحيوي مستخرج من خامات ومواد أولية مثل النفايات الزراعية ومخلفات الصناعات الخشبية والغذائية وأجزاء من النباتات الخشبية ذات المحتوى السيلولوزي.

وتشير الدراسة التي ساهم فيها علماء من الأكاديمية السويسرية للعلوم الطبيعية والتقنية الى أن مثل هذه الخامات الأولية ستقلل من التركيز على زراعة نباتات بعينها في مساحات شاسعة فقط لاستخراج الوقود منها وبالتالي تتلافى الآثار السلبية المتوقعة على البيئة وارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية. وتؤكد الدراسة ان الجيل الأول من الوقود الحيوي فقد جاذبيته لثلاثة أسباب أولها ان تأثيرها الايجابي على المناخ أقل مما كان متوقعا في البداية وثانيها وجود منافسة مع إنتاج الغذاء اذ يجب ألا تكون محاصيل مثل الذرة أو قصب السكر أو البذور الزيتية مخصصة لإنتاج الوقود بل يجب ان تستخدم في الطعام وثالثا وجود تهديد محتمل للتنوع البيولوجي اذا اختفت الغابات البكر أو المراعي امام إغراء الأرباح من تجارة الوقود.

وتطالب الدراسة بوضع استراتيجيات طويلة المدى لتطوير هذا الجيل من الوقود الحيوي ووضع القوانين والمعايير التي تحدد استخداماته وتطبيقاته وطرق الحصول عليه لتشجيع الاستثمارات في هذا المجال وإزالة المخاوف المتعلقة به والتي تعوق دخول رأس المال في تمويله. وتركز الدراسة على ضرورة تحديد العلماء امكانيات وفرة الخامات الأولية اللازمة لاستخراج هذا الوقود على المدى البعيد وضمانات استمرارية الإنتاج بما يتناسب مع الاستهلاك المتوقع.

وترى الدراسة أن التركيز على تلك البدائل لاستخراج الوقود الحيوي سيسلط الضوء على فوائد وامكانيات بعض الخامات التي لم يلتفت اليها خبراء الطاقة بالشكل الكافي مثل بقايا الصناعات الخشبية التي عادة ما يساء استغلالها كما أن الاستفادة من المخلفات الزراعية والحيوية وبعض النباتات غير الصالحة للاستهلاك الآدمي بشكل عام سينعكس ايجابيا على البيئة. وتحث الدراسة على تقييم انعكاسات الجيل الثاني من الوقود الحيوي على التقليل من انبعاثات غاز (ثاني اكسيد الكربون) في الجو حيث سيؤدي هذا التأثير الايجابي الى الترويج للوقود الحيوي لاسيما أن اغلب الدراسات كانت تركز على التقليل من انبعاثات غاز (أول اكسيد الكربون) فقط. وتعترف الدراسة بعدم استطاعة الخبراء الإجابة عن كل التساؤلات المطروحة حول الوقود الحيوي وذلك لصعوبة التكهن مستقبلا بالتبعات التقنية والتطبيقات المحتملة للطاقة الناجمة من هذا الوقود وامكانيات استهلاكها بالشكل العملي والميسر للعامة.

في الوقت ذاته يشير الخبراء الى أن هذا الجيل من الوقود الحيوي سيكون علاجا لمشكلات قلة موارد الطاقة والتنافس عليها في دول الجنوب النامية سواء لضعف امكانيات بعض منها أو للاستهلاك الكبير الذي يشهده عدد من الدول النامية التي بدأت تزاحم الاقتصادات الكبرى.

مجموعة «لاندمارك» للتجزئة تفتتح متجرين في بيروت

دبي ـ د.ب.أ: أعلنت مجموعة «لاندمارك» لتجارة التجزئة والفندقة في الشرق الأوسط، ومقرها دبي، افتتاح متجرين جديدين بالعاصمة اللبنانية بيروت في إطار خطة توسعية تستهدف افتتاح 41 متجرا في غضون 5 سنوات.

وقالت ان المتجران يحملان العلامتين التجاريتين «سنتربوينت» و«ماكس» من بين أسماء تجارية أخرى تابعة للشركة هي «بيبي شوب»، و«سبلاش» و«شومارت» و«لايف ستايل».

ووصفت المجموعة السوق اللبنانية بأنها «واعدة لتجارة التجزئة التي شهدت نموا نسبته 8٪ من ناتجها المحلي الإجمالي هذا العام»، مشيرة إلى أن السوق مؤهلة لتحقيق نتائج اقتصادية أفضل خلال العام المقبل.

وقال ميكي جاكتياني، رئيس مجلس إدارة المجموعة «خطوتنا التوسعية تتسم في لبنان بأهمية بالغة نظرا لامتلاكه سوقا واعدة لتجارة التجزئة، فضلا عما ستوفره هذه السوق من فرص مميزة لنمو مجموعتنا، خاصة مع الاهتمام الكبير الذي تحظى به منتجاتنا العصرية من المستهلكين اللبنانيين».

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي فيبين سيتي إن «السوق اللبنانية تتيح الوصول إلى شريحة واسعة من العملاء الذين يتتبعون أحدث صيحات الموضة في العالم»، مضيفا أن الشركة «تسعى خلال السنوات الخمس المقبلة لافتتاح 41 متجرا تمتد على مساحة 340 ألف قدم مربعة من مساحات التجزئة».

تأسست مجموعة لاندمارك عام 1973 في البحرين، وهي تدير أكثر من 900 متجر تزيد مساحتها الإجمالية على 13 مليون قدم مربعة موزعة في مختلف منطقة الشرق الأوسط والهند وتركيا ولبنان واليمن وباكستان.

صندوق الدار المالي
Al Dar Money Market Fund
صندوق أدوات نقدية حسب أحكام الشريعة الإسلامية
بدأ نشاطه في 2004/04/01
صافي قيمة الوحدة الحالي في 2010/12/27
1.389543 د.ك
adam.ahl
الدار لإدارة الأصول الاستثمارية
للاستفسار 2232 4165 - 2232 4859